تعليمات الحوكمة الشرعية لمؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الكويت: دراسة تاريخية

محمد عبد الرحمن الشرفا

طالب دكتوراه في أكاديمية الدراسات الإسلامية بجامعة ملايا. كولالمبور

أحمد سفيان تشي عبد الله

أستاذ مشارك في أكاديمية الدراسات الإسلامية بجامعة ملايا. كولالمبور

قمر الزمان بن نور الدين

أستاذ مشارك في أكاديمية الدراسات الإسلامية بجامعة ملايا. كولالمبور

(سلّم البحث للنشر في 7/ 5/ 2020م، واعتمد للنشر في 4/ 6/ 2020م)

https://doi.org/10.33001/M011020201477

الملخص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في دولة الكويت، وذلك بالتركيز على أهم التطورات التاريخية للوائح والقوانين الصادرة عن الجهات الإشرافية ذات العلاقة كبنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال ووزارة التجارة والصناعة، مع تسليط الضوء على بعض الإحصائيات

المنارة للاستشارات

www.

المتعلقة بالمؤسسات المالية الإسلامية في هذا الجانب وتوثيق أهم أحداثها. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي في استعراض أهم مراحل وتطورات الصناعة المالية الإسلامية والحوكمة الشرعية في الكويت، والمنهج التاريخي في توثيق تجربة الحوكمة الشرعية في دولة الكويت. وتخلص إلى نتيجة تكمن في وجود نموذجٍ للحوكمة الشرعية على مستوى الصناعة المالية الإسلامية لا يمكن إغفاله وذو أحداث تاريخية عديدة كأسبقية التجربة الكويتية في إلزامية التدقيق الشرعي الخارجي على مستوى أسواق رأس المال الإسلامية عالميًا، وتعد هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي توثق تاريخ الصناعة المالية الإسلامية والحوكمة الشرعية في دولة الكويت.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الشرعية، الصناعة المالية الإسلامية، دولة الكويت.

المنارة للاستشارات
www.

Sharia Governance Instructions for Islamic Financial Industry Institutions in Kuwait: Historical study

Muhammad Abdur Rahman Al-Shurafa
PhD Student at Academy of Islamic Studies, University of Malaya – Kuala Lumpur

Ahmad Sufian Bin Che Abdullah
Associate Professor at Academy of Islamic Studies, University of Malaya – Kuala Lumpur

Kamaruzaman Bin Nordin
Associate Professor at Academy of Islamic Studies, University of Malaya – Kuala Lumpur

Abstract

This research aims to identify the Shariah governance of Islamic financial institutions in the State of Kuwait by focusing on the most important historical developments of regulations and laws issued by the relevant supervisory bodies such as the Central Bank of Kuwait, The Capital Markets Authority and the Ministry of Commerce and Industry, while highlighting some statistics related to Islamic financial institutions in this Aspect and documenting the most important events. The study relies on the descriptive approach in reviewing the most important stages and developments in the Islamic financial industry and Sharia governance in Kuwait, and the historical approach in documenting the experience of Shariah governance in Kuwait. The study concluded that Kuwait has a model of Shariah governance at the level of the Islamic financial industry that cannot be overlooked and this model that includes many historical events take precedence over the Kuwaiti experience in mandatory external Sharia audit at the level of Islamic capital markets globally, and this study is one of the first studies documenting the history of the Islamic financial industry and Shariah governance in the State of Kuwait.

Key words: Sharia Governance, Islamic Financial Industry, State of Kuwait.

المنارة للاستشارات
www.

المقدمة

يزداد الاهتمام بمواضيع الحوكمة الشرعية على مستوى الصناعة المالية الإسلامية، وتحاول الجهات الإشرافية المختلفة والمهتمون بالحوكمة الشرعية دراسة أفضل نماذج الحوكمة الشرعية والاستفادة منها، وتتمتع دولة الكويت بنموذج جدير بالدراسة والاهتمام في هذا الجانب خاصةً وأن الصناعة المالية الإسلامية في الكويت ترجع إلى فترة زمنية طويلة نسبيًا في عمر الصناعة عالميًا، وتمثل الحوكمة الجيدة أولوية مهمة للتمويل الإسلامي،[1] إذ تشهد الصناعة المالية الإسلامية قدرًا متزايدًا من الاهتمام والنمو على كافة المستويات، فمن خلال التتبع والاستقراء لنمو الصناعة المالية الإسلامية عالميًا يتضح وجود 44 دولة –حتى اليوم - قامت بسن قوانين تنظم المالية الإسلامية، إضافة لوجود أكثر من 80 دولة تطبق بعض أشكال المالية الإسلامية[2]، إذ تعد الحوكمة من العناصر الرئيسة لضبط العمل المالي بالعموم ولضبط العمل المالي الإسلامي على وجه الخصوص[3].

وعلى الرغم من أن ظهور مؤسسات تعلن التزامها بمرجعية الشريعة الإسلامية في جميع أعمالها قد صاحبه نشاط علمي فقهي نتج عنه اجتهادات فقهية أصيلة، وسعت على المسلمين فرصة اجتناب الربا وما سواه من المحرمات وابتغاء فضل الله بالحلال، مما أدى لهذا الانتشار الكبير؛ إلا أن حجم الصناعة المالية الإسلامية ما يزال بسيطًا بالنسبة بالمقارنة مع القطاع المالي العالمي[4] مما يتطلب جهدًا كبيرًا لاستدامة هذا النمو ودعم تطوره في مختلف الدول، يتوجه جزء كبير من هذا الجهد إلى قضايا الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.

(1) التمويل الإسلامي: المعايير القوية لحوكمة الشركات والمؤسسات أمر لا بد منه، مدونات البنك الدولي. https://blogs.worldbank.org/ar/voices/psd/islamic-finance-strong-corporate-governance-sine-qua-non

(2) المرجع السابق.

(3) صديقي، عبد الله، النوباني، خولة فريز، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، كرسي سابك لدراسات أسواق المال الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2016م، ص24.

(4) تشكل 2٪ من حجم الصناعة المالية العالمية – العرض التقديمي للدكتور محمد الهاشل محافظ بنك الكويت المركزي، مؤتمر مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الكويت، 2018م.

المنارة للاستشارات
www.

مشكلة البحث

تعد الصناعة المالية الإسلامية في الكويت ذات عمر طويل نسبيًا مقارنةً بتجارب الدول الأخرى في الصناعة المالية الإسلامية، إذ انطلقت مع تأسيس أول بنك إسلامي في الكويت وهو بيت التمويل الكويتي عام 1977 والذي يعد أول نموذج للمؤسسة المالية الإسلامية في دولة الكويت، وتتمثل مشكلة البحث في وجود تجربة هامة لدولة الكويت في الصناعة المالية الإسلامية مع عدم وجود توثيق تاريخي مناسب، إضافةً إلى نسبة العديد من المعلومات غير الدقيقة لتجربة الحوكمة الشرعية في دولة الكويت مما يجعل هناك حاجة لتسليط الضوء وتصحيح المعلومات عن النموذج وتوثيقه تاريخيًا.

أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث فيما يأتي:

- يسلط الضوء على واحدة من أقدم تجارب الحوكمة الشرعية في الخليج العربي.
- يساهم في جهود التوثيق التاريخي للحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في دولة الكويت.
- يقسم التجربة إلى عدة مراحل مع توضيح أبرز المعالم لكل مرحلة.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى التعريف بالحوكمة الشرعية لمؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الكويت وتوضيحه، نظرًا للأهمية الكبرى التي يكتسيها، حيث تعد الحوكمة الشرعية من ضروريات الإدارة والتسيير الجيد. ويمكن حصر أهداف البحث فيما يأتي:

1 – اكتشاف نماذج الحوكمة الشرعية للصناعة المالية الإسلامية في دولة الكويت

المنارة للاستشارات
www.

واللوائح المنظمة لها.

2 – إبراز النشأة والتطور والتوثيق التاريخي للحوكمة الشرعية والأسواق المالية الإسلامية في دولة الكويت.

منهجية البحث

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي في استعراض أهم مراحل وتطورات الصناعة المالية الإسلامية والحوكمة الشرعية في الكويت، والمنهج التاريخي في توثيق التجربة التاريخية في الحوكمة الشرعية.

حدود البحث

يمكن تحديد الإطار المكاني للبحث بأنه يتمحور حول (الحوكمة الشرعية لمؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الكويت) كون هذه المؤسسات تبنت موضوع الحوكمة الشرعية، وسعت إلى تطبيق مبادئها.

هيكل البحث:

المبحث الأول: الصناعة المالية الإسلامية في دولة الكويت.

المبحث الثاني: التأصيل الشرعي للحوكمة الشرعية.

المبحث الثالث: تعليمات الحوكمة الشرعية في الكويت.

المبحث الرابع: التطور التاريخي لتعليمات الحوكمة الشرعية في الكويت.

خاتمة.

المنارة للاستشارات
www.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: تقييم نموذج حوكمة الرقابة الشرعية الكويتي مقارنة بنموذج مجلس الخدمات الإسلامية، (2018)[5]

هدف هذا البحث إلى تقييم نموذج حوكمة الرقابة الشرعية الكويتي الصادر عن بنك الكويت المركزي في عام 2016 مقارنة بنموذج مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمذكور في معيار رقم 10 والمعروف بالمبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية والصادر في عام 2006 ويلاحظ بذلك أسبقية إصدار نموذج مجلس الخدمات المالية الإسلامية تاريخيًا بعشر سنوات.

وتم استخدام المنهج الوصفي المقارن في التعرف على النموذج الكويتي وتقييمه، وقد اهتم الباحث كثيرًا بعنصر هيئة الرقابة الشرعية، ويلاحظ تفصيل الباحث في المقارنة بشكل جيد، ومع ذلك تضمن البحث خطأً في سرد بعض المعلومات التوثيقية كتلك المتعلقة ببنك بيت التمويل الكويتي.

وخلص البحث إلى وجود تشابه بين النموذجين وذلك باستعانة النموذج الكويتي للحوكمة الشرعية والصادر عن بنك الكويت المركزي بنموذج مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وتبرز الفجوة البحثية كون البحث يركز على التوثيق التاريخي للحوكمة الشرعية في دولة الكويت بمختلف قطاعاتها وليس قطاع المصارف الإسلامية فقط.

الدراسة الثانية: دراسة وتحليل تعليمات الحوكمة الشرعية الصادرة عن هيئة أسواق المال في دولة الكويت، (2018)[6]

هدف هذا البحث إلى دراسة نظام الحوكمة الشرعية في دولة الكويت، خصوصًا

(5) حتاحت، محمد هشام، تقييم نموذج حوكمة الرقابة الشرعية الكويتي مقارنة بنموذج مجلس الخدمات الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الأول للأكاديمية الأوربية للتمويل والاقتصاد الإسلامي، إسطنبول، تركيا، 2017.

(6) الناهض، عبد العزيز، الصوالحي، يونس، دراسة وتحليل تعليمات الحوكمة الشرعية الصادرة عن هيئة أسواق المال في دولة الكويت، مقال منشور على موقع: Research Gate https://www.researchgate.net/publication/335464806

المنارة للاستشارات

www.

التعليمات المتعلقة بالحوكمة الشرعية الصادرة عن هيئة أسواق المال الكويتية، إضافةً إلى توثيق تاريخ تطور تلك التعليمات، وركز البحث على تحليل محتوى تعليمات الحوكمة الشرعية الصادرة عن هيئة أسواق المال ومقارنته بالتعليمات السابقة.

وقد تميز هذا البحث بالمستوى العلمي الجيد من التوثيق العلمي وتقسيمه لمرتكزات الحوكمة الشرعية إلى ثلاثة أمور هي حوكمة الفتوى والتشريع وحوكمة الرقابة الشرعية وحوكمة الإفصاح الشرعي. وعلى الرغم من الغزارة المعلوماتية التي قدمها هذا البحث والقدر الجيد من الاستعراض للتجربة، إلا أن هذا البحث يركز بصورة أكبر على استعراض التجربة مع التوثيق التاريخي لكافة قطاعاتها وليس محصورًا في قطاع واحد فقط.

الدراسة الثالثة: الحوكمة وتطبيقاتها على التدقيق والرقابة الشرعية دراسة تأصيلية فقهية الكويت أنموذجًا، (2019)[7]

تهدف هذه الأطروحة إلى دراسة الحوكمة وتوضح أهميتها خاصةً مع وجود إلزامية لبعض جوانب الحوكمة الشرعية في دولة الكويت، وبيان دور الحوكمة في ضبط منظومة الرقابة الشرعية وبيان علاقة الحوكمة بالأحكام الشرعية وبيان تطبيقات بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال في حوكمة الرقابة والتدقيق الشرعي، وركزت الأطروحة أيضًا على التأصيل الشرعي للحوكمة وحوكمة منظومة الرقابة الشرعية.

وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي وتوصل إلى أن للحوكمة آثارًا على أداء المؤسسات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ويرى الباحث بأن هذه الدراسة قدمت تأصيلًا جيدًا للحوكمة ولكن لم يتم التطرق بشكل واضح أو مفصل حول توثيق الحوكمة الشرعية تاريخيًا في دولة الكويت.

(7) بن عيسى، داود، الحوكمة وتطبيقاتها على التدقيق والرقابة الشرعية دراسة تأصيلية فقهية الكويت أنموذجًا، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، المملكة الأردنية الهاشمية، 2019.

المنارة للاستشارات
www.

المبحث الأول: الصناعة المالية الإسلامية في دولة الكويت

تعد دولة الكويت[8] من أقدم دول مجلس التعاون الخليجي في العديد من التجارب المالية، فبعد اكتشاف النفط[9] افتتح أول فرع لمؤسسة مالية عام 1941م[10] تلاه إنشاء أول بنك في الكويت وأول بنك وطني في دول الخليج العربي عام 1951م وهو بنك الكويت الوطني عن طريق اكتتاب عام، والذي يعتبر أول اكتتاب عام (IPO) في منطقة الخليج العربي،[11] فيما صدر قانون رقم (32) لسنة 1968م في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وهو القانون الرئيس للنقد والتمويل في البلاد، ويعد هذا القانون حجر الزاوية من الناحية القانونية في التشريعات المصرفية في دولة الكويت، تلا ذلك إنشاء بنك الكويت المركزي عام 1969م. ويعد النظام المالي في الكويت نظامًا ماليًا مزدوجًا وذلك بالجمع بين نظامي البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية (Dual banking system) حيث تتساوى عدد البنوك الإسلامية والتقليدية (5 بنوك لكل منهما)، إضافة لذلك فإن الجهتين الرئيستين المسؤولتين عن أكبر القطاعات المالية وهما قطاعا البنوك والاستثمار المتمثلتين ببنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال على التوالي تجمعان بين مهمتي التشريع والإشراف،[12] ويعد بنك الكويت المركزي هو الجهة التنظيمية والرقابية الرئيسة على الجهاز المصرفي والمالي في الكويت، فيما تعد هيئة أسواق المال الجهة الإشرافية لأنشطة الأوراق المالية والتي تمارسها شركات وصناديق الاستثمار والصكوك، ويعد بنك الكويت المركزي الجهة الإشرافية الأقدم في الكويت[13].

وقد بدأت مسيرة الصناعة المالية الإسلامية في الكويت بإنشاء لجنة مكونة من

(8) دولة الكويت من الدول العربية ذات العضوية في مجلس التعاون الخليجي، نظام الحكم في الكويت بأنه نظام وراثي دستوري، استقلت دولة الكويت عام 1961، وللكويت أهمية تجارية نتيجة لموقعها الذي يعد منفذًا طبيعيا لشمال شرق الجزيرة العربية.

(9) تم اكتشاف النفط لأول مرة في دولة الكويت عام 1938، وتم البدء في عمليات تصديره عام 1946.

(10) البنك الأهلي المتحد حاليًا.

(11) http://www.nbk.com/AboutNBK/Profile/Default_en_gb.aspx

(12) لا توجد في الكويت جهة تنظم التشريع المالي والأخرى تتولى مهمة الإشراف والرقابة.

(13) وذلك بتأسيسه في عام 1968م.

المنارة للاستشارات

www.

الدكتور عيسى عبده والشيخ أحمد بزيع الياسين والمستشار عبدالرحمن العتيقي لبحث تأسيس أول مصرف إسلامي في البلاد في عام 1968م حين تأسست اللجنة التحضيرية لإنشاء بيت التمويل الكويتي والتي استمر عملها لمدة عامين[14]، وواجه مشروع إنشاء البنك الإسلامي الأول في الكويت تحديات وعقبات منها عدم وجود البيئة الداعمة والحاضنة له بشكل يساعد في إنشائه، وقامت اللجنة بجهود كبيرة لتهيئة الرأي العام وتعريفهم بالبنك الإسلامي المزمع إنشاؤه ومدى جدواه إلا أن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح في ذلك الوقت، ثم تم تأسيس بيت التمويل الكويتي بمرسوم أميري خاص كأول مؤسسة مالية إسلامية في دولة الكويت وذلك عام 1977م[15]، إلا أن التشريع القانوني بإنشاء البنوك الإسلامية كان في عام 2003م وحدث ذلك عندما تم تعديل القانون رقم 32 لسنة 1968م في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية عن طريق إضافة فصل خاص بالبنوك الإسلامية. وعلى صعيد القطاع المصرفي، تعمل في دولة الكويت 5 مصارف إسلامية هي بحسب تاريخ التأسيس (بيت التمويل الكويتي، بنك بوبيان، بنك وربة، البنك الأهلي المتحد، بنك الكويت الدولي)[16]، بينما تشكل شركات التمويل الإسلامية جزءًا بسيطًا ومحدودًا من القطاع بوجود شركتي تمويل إسلامي[17].

وبالنظر إلى قطاع الاستثمار فإن دولة الكويت تعد رائدة في هذا المجال، ومنذ تأسيس أول شركة استثمار إسلامية في عام 1992م وهي شركة المستثمر الدولي تتابع نمو عدد شركات الاستثمار الإسلامية حتى وصولها لعدد 55 شركة استثمار عام 2010م[18]، فيما يبقى قطاع التأمين في دولة الكويت محدودًا من ناحية الحجم

(14) أعدت اللجنة تقريرًا حول ما قامت به من أعمال وعنونته (مذكرة موجزة عن أعمال اللجنة التحضيرية لمشروع بيت التمويل الكويتي).
(15) تتشابه التجربة الكويتية مع تجربة الصناعة المالية الإسلامية، حيث إن الفترة من أربعينات حتى ستينات القرن العشرين شهدت حراكًا أدبيًا وعلميًا لإنشاء المؤسسات المالية القائمة على غير أساس الربا، فيما كان ظهور أول نموذج لمؤسسة مالية إسلامية في ستينات وسبعينات القرن الماضي وذلك بعد تهيئة الأجواء ومؤاتاة الفرصة.
(16) إضافة لفرع شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (بنك الراجحي) -فرع دولة الكويت.
(17) شركة الملا العالمية للتمويل وشركة تسهيلات الساير، لا تشمل هذه الإحصائية الشركات التي تمارس نشاطي التمويل والاستثمار سويًا.
(18) إحصائية صادرة عن بنك الكويت المركزي بأصول شركات الاستثمار الإسلامية كما في نهاية عام 2010م.

المنارة للاستشارات
www.

على الرغم من وجود أكثر من 15 شركة تأمين تكافلي[19]، وتشرف على قطاع التأمين وحدة تنظيم التأمين التابعة لوزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت[20]، مع ملاحظة وجود محدودية في تشريعات الحوكمة الشرعية الخاصة بقطاع التأمين التكافلي.

كما تتميز دولة الكويت بوجود بنية تحتية للاقتصاد الإسلامي، فعلى مستوى الهيئات الحكومية يلاحظ وجود مؤسسات اقتصادية إسلامية تساهم في اقتصادات الدولة وتلبية الاحتياجات المالية كبيت الزكاة، إضافة لوجود الهيئة العامة لشؤون القصر وهي التي تحفظ وتنمي أموال يتامى القصر، كما تتميز الكويت بوجود مؤسسة مختصة بالإشراف على الأوقاف والوصايا وهي الأمانة العام للأوقاف وهي من التجارب الرائدة في مجال الأوقاف على مستوى العالم الإسلامي، كما أن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد أتاح تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية[21]، وقد أصدرت مختلف الجهات الإشرافية على القطاعات المالية في دولة الكويت تعليمات حوكمة شرعية للمؤسسات الخاضعة لإشرافها.

المبحث الثاني: ماهية الحوكمة الشرعية

تعددت تعريفات الحوكمة، ومن أهمها ما عرفها به مجلس الخدمات المالية الإسلامية بأنها «مجموعة محددة من العلاقات بين إدارة مؤسسة معينة، ومجلس إدارتها، وحملة أسهمها وغيرهم من أصحاب المصالح، ويتم من خلالها تحديد

(19) موقع اتحاد شركات التأمين الكويتية، http: / /kif-kw.com /Viewer /1314

(20) يشار إلى أن وحدة تنظيم التأمين هي أحدث الكيانات الإشرافية على القطاعات المالية في دولة الكويت وتضطلع بالإشراف على قطاع التامين في دولة الكويت، وقد وافق مجلس الأمة على قانون الوحدة في مطلع يوليو 2019 ونشر في الجريدة الرسمية الكويتية في مطلع سبتمبر 2019 ولم تصدر اللائحة التنفيذية للوحدة حتى تاريخ كتابة هذا البحث.

(21) المادة السادسة والعشرون، للقانون رقم (14) لسنة 2018 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (98) لسنة 2013م في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المنارة للاستشارات
www.

أهداف المؤسسة وتحديد وسائل بلوغ تلك الأهداف ومتابعة الأداء»[22]. فيما تعرفها هيئة أسواق المال بدولة الكويت بأنها «القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح إدارة الشركات والمساهمين فيها وأصحاب المصالح»[23]، وبحسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية فإنه لا يوجد نموذج واحد لضوابط الحوكمة، ومن تعريفات الحوكمة «أنها أداة تنظيمية وإشرافية للمصرفية والمالية الإسلامية»[24]، فيما يعرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية الحوكمة الشرعية بأنها مجموعة من الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية التي تعد مطلوبة لضمان وجود إشراف فعال ومستقل على الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها من خلال عدد من الهياكل والعمليات التي قد تتضمن واحدًا أو أكثر مما يأتي (إصدار الفتاوى أو القرارات الشرعية ذات الصلة، تعميم المعلومات عن هذه الفتاوى أو القرارات الشرعية على الموظفين التنفيذين الذين يرصدون يوميًا الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها، مراجعة أو تدقيقًا داخليًا، مراجعة أو تدقيقًا سنويًا خارجيًا للالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها للتثبت من أن التدقيق أو المراجعة الداخلية المذكورة آنفًا تم تنفيذها على النحو الملائم، وأن الهيئة الشرعية قد أحيطت على النحو الواجب بنتائجها[25]، ويؤكد ذلك أن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية سبب وجود الصناعة المالية الإسلامية، إذ لا يمكننا إطلاق مسمى مؤسسة مالية إسلامية على أي كيان لا يلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية وهو ما يجعل الحوكمة الشرعية من صلب الصناعة المالية الإسلامية. كما وتعرف الحوكمة الشرعية بأنها «النظام الذي يُطَمئِن أصحاب المصلحة لمؤسسة ما أنها لم ولن تخالف أحكام الشريعة الإسلامية»[26]، وتهدف الحوكمة إلى تحقيق مقصد

(22) مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار رقم 9، المبادئ الإرشادية لسلوكيات العمل للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، كوالالمبور، ماليزيا، 2009.

(23) هيئة أسواق المال، ورشة عمل بعنوان حوكمة الشركات، 22 ديسمبر 2015، الكويت.

(24) حسن وآخرون، الحوكمة الشرعية في المؤسسات المصرفية الإسلامية في مختلف الولايات القضائية دراسة مقارنة تحليلية (بحث)، مؤتمر إسرا السابع لعلماء الشريعة، كوالالمبور، ماليزيا، 2012م.

(25) مجلس الخدمات المالية الإسلامية، معيار رقم 10.

(26) الناهض، عبد العزيز، و يونس صوالحي، مبادئ ونظريات الحوكمة من منظور الشريعة الإسلام، مجلة الرسالة، العدد رقم 2، السنة الثانية، 2018، ص76.

المنارة للاستشارات

حماية أموال المساهمين وغيرهم، مما يتوافق مع مقصد الشريعة في حفظ المال، إذ أن الحوكمة الشرعية هي الوسيلة التي تمكن ذوي العلاقة من معرفة مدى التزام أي مؤسسة مالية بالضوابط الشرعية[27].

تهدف الحوكمة الشرعية إلى تحقيق مقصد حماية أموال المساهمين وغيرهم، مما يتوافق مع مقصد الشريعة في حفظ المال، إذ أن الحوكمة الشرعية هي الوسيلة التي تمكن ذوي العلاقة من معرفة مدى التزام أي مؤسسة مالية بالضوابط الشرعية[28]، وتندرج الحوكمة الشرعية تحت القاعدة الفقهية «ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب»، ذلك أن الحوكمة الشرعية ليست أمرًا تكميليًا لعمل المؤسسة المالية الإسلامية، بل إنها وما تحتويه من عناصر وضوابط وأهداف تمثل ركنًا أساسيًا في المؤسسة المالية الإسلامية، حيث إنه بغيابها تكون المؤسسة عند أقصى حد من التعرض لمخاطر عدم الالتزام الشرعي[29] وبالتالي فإن ذلك قد يؤدي إلى عدم قدرتها على الاستمرارية جنبًا إلى جنب مع انعدام ثقة أصحاب المصلحة فيها.

تكمن أهمية الحوكمة الشرعية في أمرين:

الأول: أن للحوكمة الشرعية أبعادًا اجتماعية ودينية واقتصادية، أذ أنها تعزز ثقة جمهور المتعاملين مع المؤسسات المالية الإسلامية من جهة، وتساعدها على الالتزام في عملياتها ومعاملاتها بأحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية الغراء من جهة أخرى، كما أن غيابها يعرض المؤسسة لأن تكون عند أقصى حد من التعرض لمخاطر الالتزام الشرعي مما قد يعيق استمراريتها من جهة ويفقدها ثقة أصحاب المصلحة من جهة أخرى.

الثاني: إن الحوكمة السليمة والصحيحة في جوانبها الشرعية والإدارية هي

(27) محمد وآخرون، النظام المالي الإسلامي المبادئ والممارسات، إصدارات الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (إسرا)، كوالالمبور، ماليزيا، 2011م، ص234.

(28) محمد وآخرون، النظام المالي الإسلامي المبادئ والممارسات، مرجع سابق، ص234.

(29) تعرف مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها بأنها «المخاطر التشغيلية الناتجة عن عدم التزام المؤسسة بأحكام الشريعة ومبادئها في منتجاتها وخدماتها.»

المنارة للاستشارات
www.

بمثابة صمام الأمان الذي يحفظ المؤسسات المالية الإسلامية من الهزات[30]. كما أن الحوكمة الجيدة تعزز التنظيم السليم للمؤسسة والإشراف عليها، وتساهم في الحفاظ على ثقة السوق، وتعزز الشفافية والمساءلة، ويعتبر الإنصاف وتحقيق العدالة لجميع أصحاب المصلحة من الأغراض الكبرى للحوكمة، وهو الأمر الذي يوافق مقاصد الشريعة في استقرار الحقوق وحفظها وثباتها. ويمكن القول إنه ومع نمو التمويل الإسلامي بوتيرة سريعة، أصبح التأكيد على وجود ممارسات قوية لحوكمة الشركات[31] أمرًا أكثر أهمية[32]، ويشير بعض الباحثين إلى وجود مرتكزات أساسية للحوكمة الشرعية متمثلة في حوكمة الرقابة الشرعية[33] وحوكمة الفتوى والتشريع وحوكمة الإفصاح الشرعي وهو تصنيف جيد وواقعي.

المبحث الثالث: تعليمات الحوكمة الشرعية في الكويت

إن الحوكمة الشرعية هي جوهر لبنية تحتية شاملة للرقابة والإشراف في الأعمال المصرفية والتمويل الإسلامي، وقد تمثلت أول ممارسة للالتزام الشرعي في دولة الكويت على شكل مستشار شرعي[34] في بيت التمويل الكويتي يقوم بوظائف الالتزام الشرعي المختلفة، تلا ذلك ظهور أول هيئة شرعية لمؤسسة مالية إسلامية في دولة الكويت لبيت التمويل الكويتي، وقد قامت الهيئة بنشر أول تقرير لهيئة الرقابة الشرعية ضمن التقرير السنوي للبنك عام 1986م وهو ما يمثل أول تجربة

(30) الصلاحين، عبد المجيد، الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية، الثاني 2010م، الخرطوم، السودان، ص2.

(31) تعرف حوكمة الشركات بأنها مجموعة من الترتيبات التنظيمية المتعلقة بكيفية إدارة المؤسسة ومراقبتها، النظام المالي الإسلامي المبادئ والممارسات، ص345.

(32) التمويل الإسلامي: المعايير القوية لحوكمة الشركات والمؤسسات أمر لا بد منه، مدونات البنك الدولي /https://blogs.worldbank.org/ar/voices psd/islamic-finance-strong-corporate-governance-sine-qua-non

(33) يعرف بنك الكويت المركزي حوكمة الرقابة الشرعية بأنها «نظام تسعى من خلاله أي مؤسسة مصرفية ومالية إسلامية إلى أن تقوم أنشطتها على أساس أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية وذلك من خلال الإشراف المهني الفعال والمستقل، تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية».

(34) الشريف، محمد عبد الغفار، الرقابة الشرعية على المصارف والشركات المالية الإسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي/ جامعة أم القرى مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 2003.

المنارة للاستشارات
www.

للإفصاح الشرعي في الكويت، واستمر الحال حتى عام 1994م وهو تاريخ ظهور أول توجيه للحوكمة الشرعية من بنك الكويت المركزي، وهو الجهة الإشرافية على البنوك وشركات وصناديق الاستثمار في الكويت، فصدرت عنه عدة تعليمات للحوكمة الشرعية وذلك حتى عام 2011م، وهو العام الذي انتقلت مسؤولية الإشراف على أسواق رأس المال الإسلامية والمتمثلة في شركات وصناديق الاستثمار والصكوك وشركات الوساطة المالية إلى هيئة أسواق المال[35] والتي تبنت نموذجًا مختلفًا قليلًا عن نموذج بنك الكويت المركزي.

ويلاحظ تركز التشريعات الصادرة عن بنك الكويت المركزي المتعلقة بالحوكمة الشرعية في الفترة من عام 1994 حتى 2003م على شركات الاستثمار دون البنوك الإسلامية على الرغم من وجود بنك إسلامي واحد، ويعود السبب في ذلك أن بيت التمويل الكويتي أنشئ بموجب مرسوم أميري خاص ينظم عمله في ظل عدم وجود تشريع خاص بالبنوك الإسلامية في حينه، إلى أن قام بيت التمويل الكويتي بتعديل أوضاعه في عام 2003م تماشيًا مع القانون رقم 30 لسنة 2003م والمتعلق بإضافة قسم خاص بالبنوك الإسلامية إلى الباب الثالث من «القانون رقم 32 لسنة 1968م في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية»، ويعد هذا التشريع أول تشريع للبنوك الإسلامية في الكويت والذي سمح بإنشاء بنوك إسلامية ودخول لاعبين جدد إلى سوق المصارف الإسلامية في الكويت، ويهدف هذا الإطار التشريعي الجديد إلى التأكد من وجود مجال للمنافسة في القطاع المالي الإسلامي، والسماح للمصارف الأخرى من الحصول على تراخيص لتطبيق العمل المصرفي الإسلامي،[36]

(35) Article 155 - Law No. 7 of 2010 Regarding the Establishment of the Capital Markets Authority and Regulating Securities Activities and its Amendments (2010) – Kuwait..

(36) محمد وآخرون، النظام المالي الإسلامي المبادئ والممارسات، مرجع سابق.

المنارة للاستشارات

www.

إن العناصر الرئيسة لإطار الحوكمة الشرعية في دولة الكويت ومكوناته تتضمن الآتي:

1. هيئة الرقابة الشرعية.
2. التدقيق الشرعي الداخلي.
3. التدقيق الشرعي الخارجي.
4. هيئة الرقابة الشرعية العليا.
5. شركات الاستشارات الشرعية.
6. هيئة الفتوى في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

هيئة الرقابة الشرعية

تعد هيئة الرقابة الشرعية من أهم ما يميز المؤسسات المالية الإسلامية وذلك بكونها مرجعًا أساسًا لعملها، ويعد من أهم شروط نجاح العمل المصرفي والمالي الإسلامي هو وجود هيئات رقابة شرعية مستقلة وفاعلة[37]، وتعرف بأنها جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، يقوم بالإشراف على معاملات وأنشطة ومنتجات البنك والتأكد من أنها متفقة مع أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية[38]، وحيث إن التشريعات القانونية في دولة الكويت تنص على أن قرارات هيئة الرقابة الشرعية ملزمة قانونًا، فلذلك كان من المهم توضيح دورها وإبراز نموذج حوكمتها، وتتنوع شروط وقواعد حوكمتها ومسؤوليتها بين الجهات الإشرافية المختلفة في دولة الكويت، فبحسب تعليمات بنك الكويت المركزي ووزارة التجارة والصناعة يعد إلزاميًا وجود هيئة رقابة شرعية في الشركات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، فيما يعد وجودها اختياريًا بالنسبة لتلك المرخصة من هيئة أسواق المال.

(37) بنك الكويت المركزي، تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية، الكويت، 2016م، مرجع سابق.
(38) بنك الكويت المركزي، تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية، الكويت، 2016م، مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.

التدقيق الشرعي الداخلي

يعد التدقيق الشرعي الداخلي من عناصر الحوكمة الشرعية المهمة، ويلعب التدقيق الشرعي الداخلي دورًا في تعزيز مصداقية المؤسسات المالية الإسلامية[39]، ويزداد دور وأهمية التدقيق الشرعي الداخلي كلما كبر حجم المؤسسة المالية الإسلامية وتنوعت نشاطاتها وتعقد هيكلها بحيث إنه يكون خطًا دفاعيًا في منظومة تحقيق الالتزام الشرعي، ومن أهم مكونات نظام الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية[40]، ويعرف التدقيق الشرعي الداخلي بأنه عملية دورية تتمثل في فحص وتقييم كفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية بهدف معرفة فيما إذا كان النظام القائم ومدى الالتزام به يوفر تأكيدًا معقولًا بأن إدارة المؤسسة قد أدت مسؤولياتها تجاه ضمان تطبيق أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية وفقًا لما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة[41]، ويعد وجود التدقيق الشرعي الداخلي أمرًا إلزاميًا لدى بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال للمؤسسات المرخصة من الجهات الإشرافية في دولة الكويت.

التدقيق الشرعي الخارجي

يعرف التدقيق الشرعي الخارجي بأنه «عملية سنوية تتمثل في جمع وتقييم الأدلة عن أنشطة ومعاملات المؤسسة للتأكد من مدى مطابقتها لقرارات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية»[42]، ويعرفه الفزيع بأنه «الذي يقوم به المدقق الشرعي الخارجي، ويهدف إلى مساعدة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في تكوين رأي بشأن التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية»[43].

وظل التدقيق الشرعي الخارجي أحد أقل مكونات الحوكمة الشرعية دراسة

(39) Ghani & others, The Measurement of Effective Internal Shariah Audit Function in Islamic Financial Institutions, International Journal of Economics, Management and Accounting 27, no. 1, The International Islamic University Malaysia, Kualalumpur, Malaysia, 2019.

(40) تختلف مسميات الشخص الذي يقوم بهذه العملية، ففقي بعض التجارب يسمى المراجع الشرعي وفي بعضها يسمى المراقب الشرعي، مع التحفظ على هذه التسميات التي لا تعكس الدور المهني والوضع التنظيمي المهني المطلوب بحسب أفضل الممارسات في هذا المجال.

(41) بنك الكويت المركزي، تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية.

(42) بنك الكويت المركزي، تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية، مرجع سابق.

(43) https://www.alraimedia.com/Home/Details?Id=3f0a24dc-40094-a6b-a30e-542f6ebc7185

المنارة للاستشارات

وممارسة، وعادة ما يتم إسناد مهمتي الفتوى والتدقيق الشرعي اللاحق في المؤسسات المالية الإسلامية لهيئة الرقابة الشرعية، وهو ما يتعارض بالطبع مع أسس حوكمة الرقابة الشرعية، إذ أن الجمع بين هذين الدورين كان مقبولًا في بداية الصناعة المالية الإسلامية نظرًا لمحدودية عدد أعضاء هيئات الرقابة الشرعية وقلة الخبراء في هذا المجال وحجم الصناعة المالية المحدود حينها قبل ظهور وانتشار مفاهيم الحوكمة. وتبرز أهمية التدقيق الشرعي الخارجي فيما ينظر له من دور في إعطاء الثقة لأصحاب المصلحة في الصناعة المالية الإسلامية من إبداء للرأي وتأكيد معقول في مدى التزام المؤسسة المالية الإسلامية بالأحكام الشرعية، خاصةً وأن نطاق التدقيق الشرعي أوسع من نطاق التدقيق المالي[44]،كما أنه يعد خطًا دفاعيًا في منظومة الحوكمة الشرعية، ويعتبر كل من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وجود التدقيق الشرعي الخارجي أمرًا إلزاميًا للمؤسسات المرخصة منهما للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في دولة الكويت.

الهيئة العليا للرقابة الشرعية

استكمالًا لنموذج الحوكمة الشرعية في دولة الكويت، فقد تقدمت حكومة دولة الكويت بتقديم مشروع قانون لمجلس الأمة يحمل رقم 96 لسنة 2019 في شأن تشكيل الهيئة العليا للرقابة الشرعية والتي تتبع لبنك الكويت المركزي، وبحسب المسودة الحالية من القانون والتي لم يتم الموافقة عليها رسميًا من الجهة التشريعية في دولة الكويت والمتمثلة في مجلس الأمة الكويتي فإن الهيئة العليا للرقابة الشرعية مسؤولة عن إبداء الرأي الشرعي فيما يحال إليها من المحاكم ومراكز التحكيم بشأن قضايا العمل المصرفي الإسلامي، إضافة لكونها مرجعية فقهية نهائية في حال وجود خلاف بين الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية[45]،كما تهدف إلى الحد من تنافسية الفتوى ووضع ضوابط لها وللخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية[46].

(44) Khan, Muhammad Akram, Role of the Auditor in an Islamic Economy, Journal of Research in Islamic Economy, Vol. 3, No. 1, pp. 31- 4, 1985.

(45) يناط هذا الأمر حاليًا بهيئة الفتوى بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

(46) سبق وأن ذكر البنك الدولي في البيان الختامي لمشاورات المادة الرابعة لعام 2018 بتاريخ 29 يناير 2019 أن السلطات في دولة الكويت قد اقترحت في سبيل تخفيض مخاطر عدم الاتساق في تفسير الالتزام بالشريعة الإسلامية طرح مسودة تعديلات على قانون البنك المركزي تنص على إنشاء مجلس مركزي للشريعة الإسلامية في البنك.

المنارة للاستشارات
www.

شركات الاستشارات الشرعية

تتميز التجربة الكويتية بتنظيمها لمجال الاستشارات الشرعية، حيث إن تقديم خدمات الاستشارات الشرعية على شكل شركة يخضع لضوابط من قبل وزارتي التجارة ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بحيث يتم تأسيس شركة الاستشارات الشرعية[47] بعد موافقة الجهتين المذكورتين[48]، وبدأ النموذج الكويتي عام 2013م بإصدار نظام ممارسة مهنة المراجعة والتدقيق الشرعي الخارجي للأشخاص المرخص لهم للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ثم تطور بإصدار لوائح خاصة بشركات الاستشارات الشرعية بالسماح لها بالتسجيل كمكتب للتدقيق الشرعي الخارجي لدى هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي، وشهد عام 2017م تسجيل 7 شركات في السجل الخاص لمكاتب التدقيق الشرعي الخارجي لدى هيئة أسواق المال.

هيئة الفتوى بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

تمثل هيئة الفتوى في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المرجعية الرسمية للإفتاء في المسائل الشرعية بدولة الكويت[49]، وتتكون من عدد من أبرز علماء الكويت وفقهاء العالم من مختلف المذاهب الفقهية، ويعد وجود الهيئة في نموذج الحوكمة الشرعية محدودًا في أمرين، أولهما بجعل الهيئة مرجعًا في حال وجود خلاف في الرأي بين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، والأمر الثاني إعطاء الموافقة من عدمها في حالات تأسيس وترخيص مكتب الاستشارات الشرعية.

(47) كيان يقدّم، وفق حجمه وقدرته، خدمات استشارات شرعية تشمل خدمات المراجعة والتدقيق الشرعي، وكذلك نصائح تتعلق بتطوير المنتجات المتفقة مع أحكام الشريعة، بصفتها جزءًا من خدماتها المهنية. مسرد مصطلحات مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

(48) وذلك بخلاف نماذج أخرى كنموذج ماليزيا والذي يعتمد على تسجيل مستشارين شرعيين بصفتهم الشخصية لدى هيئة الأوراق المالية الماليزية. https://www.sc.com.my/api/documentms/download.ashx?id=dfc7b6e3-bd59-4282-9ef7-89c688886f08

(49) تصريح وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المساعد لقطاع الإفتاء والبحوث الشرعية ومقرر هيئة الفتوى عيسى العبيدلي. https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2228310

المنارة للاستشارات

جدول رقم 1 (أبرز تجارب الحوكمة الشرعية لقطاعات الاقتصاد الإسلامي في دولة الكويت)[50]

الهيكل	نموذج الحوكمة الشرعية	القوانين واللوائح المنظمة
شركة استثمار إسلامية	هيئة رقابة شرعية – اختيارية، تدقيق شرعي داخلي وخارجي – إلزامي	اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته
صندوق استثمار إسلامي	تدقيق شرعي خارجي وداخلي	اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته
صكوك إسلامية	تدقيق شرعي خارجي	اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته
نظام استثمار جماعي تعاقدي إسلامي	تدقيق شرعي خارجي وداخلي	اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته
محفظة استثمارية إسلامية	لا يوجد	لم تصدر بعد
شركة وساطة مالية إسلامية	تدقيق شرعي خارجي وداخلي	اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته
شركة تأمين تكافلي	هيئة رقابة شرعية	القانون رقم 125 لسنة 2019 والذي لم تصدر لائحته التنفيذية بعد
بنك إسلامي	هيئة رقابة شرعية، تدقيق شرعي داخلي، تدقيق شرعي خارجي	تعليمات رقم (2 / ر ب أ / 100 / 2003) تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية 2016
شركات تجارية ذات نشاطات مختلفة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية	هيئة رقابة شرعية	قانون الشركات رقم 1 لعام 2016 – مادة رقم 15
بيت الزكاة	بدأ بمكتب للشؤون الشرعية، ثم تم تشكيل هيئة رقابة شرعية[51]	القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن إنشاء بيت الزكاة
الأمانة العامة للأوقاف	لجنة شرعية تقوم بأعمال الإفتاء والتدقيق، ومراقب شرعي داخلي[52]	المرسوم الأميري رقم 257 الصادر في 13 نوفمبر 1993
الهيئة العامة لشؤون القصر	لجنة شرعية تقوم بالإفتاء والحرص على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية	قانون رقم 67 لسنة 1983م في شأن إنشاء الهيئة العامة لشئون القُصّر

(50) من إعداد الباحث

(51) https://www.zakathouse.org.kw/zakathouse_Detail.aspx?id=715

(52) تمت الاستفادة من التعرف على النموذج من مقال للدكتور علي الراشد عضو الهيئة الشرعية للأمانة العامة للأوقاف .https://www.alanba.com 2008-11-07/kw/kottab/ali-alrashed/37311

المنارة للاستشارات
www.

المبحث الرابع: التطور التاريخي لتعليمات الحوكمة الشرعية في الكويت

بعد نجاح تجارب هيئات الرقابة الشرعية في قطاع البنوك الإسلامية، انتقلت التجربة إلى قطاع شركات الاستثمار الإسلامية ومن ثم تتابعت هيئات الرقابة الشرعية في دولة الكويت، وقد استفادت جميعها من تجربة بيت التمويل الكويتي وأعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية فيه، وبشكل عام يمكن تقسيم مراحل تطور الحوكمة الشرعية في دولة الكويت تاريخيًا إلى خمس مراحل في المطالب التالية:

المرحلة الأولى: مرحلة الالتزام الذاتي (1978-1994)

تعد هذه المرحلة من أكثر المراحل أهمية بالنسبة لنموذج الحوكمة الشرعية، إذ أنها تمثل البدايات في تجربة مالية حديثة وناشئة، ومن الضروري أن تنجح هذه التجربة بكل مكوناتها بما في ذلك ممارسة الحوكمة الشرعية المتبعة في حينها والمكونة من مستشار شرعي وهيئة رقابة شرعية في المؤسسة المالية الإسلامية، وقد ابتدأ هذه الممارسة بيت التمويل الكويتي بصفته أول مؤسسة مالية إسلامية في الكويت، تبع ذلك هيئة الرقابة الشرعية لشركة المستثمر الدولي والمجموعة الدولية للاستثمار وشركة دار الاستثمار على التوالي وذلك في الأعوام 1992، 1993، 1994 على التوالي، وقد كان دور المستشار الشرعي هو المساهمة بعمليتي - الإفتاء والتدقيق -[53] بمساعدة الهيئة الشرعية، واستمر هذا الوضع حتى عام 1994م عند صدور أول توجيه للحوكمة الشرعية من بنك الكويت المركزي لشركات الاستثمار الإسلامية في دولة الكويت والذي يرى فيه أهمية قيام هذه الشركات بتعيين هيئة للرقابة الشرعية تأخذ على مسؤوليتها تقرير أن أعمال الشركة تتم وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، مع تزويد بنك الكويت المركزي بما

(53) العومي، أحمد، واقع الرقابة الشرعية في الكويت، بحث مقدم لمؤتمر التدقيق الشرعي الأول، شركة شورى للاستشارات الشرعية، دولة الكويت، 2009، ص34.

المنارة للاستشارات
www.

يفيد تعيين هذه الهيئة[54].

وقد كان الوضع التنظيمي للحوكمة الشرعية ووظائفها داخل المؤسسة المالية الإسلامية ضبابيًا، فعلى سبيل المثال وبالنظر لحالة بيت التمويل الكويتي فإنه لم يكن هناك تنظيم إداري واضح للمراقبين الشرعيين ولم يأخذوا موقعهم في الهيكل التنظيمي الداخلي منذ تأسيس البنك فكانوا أقرب ما يكونوا مرتبطين بأمانة سر مجلس الإدارة، وامتد هذا الأمر حتى عام 2007 حيث تم الفصل بقرار من رئيس مجلس الإدارة لتكون إدارة مستقلة وتم تحديد تبعيتها للمدير العام وتم تحديد المهام التي تضطلع فيها[55].

المرحلة الثانية: مرحلة تشريعات أسواق رأس المال الإسلامية (1994-2003م)

تعود بدايات التعليمات الخاصة بالحوكمة الشرعية والصادرة عن بنك الكويت المركزي إلى مطلع التسعينات من القرن الماضي، وذلك بعد ظهور شركات الاستثمار الإسلامية والتي كانت بدايتها عام 1992، وعند إصدار أول تعليمات حوكمة شرعية من بنك الكويت المركزي كان عدد شركات الاستثمار الإسلامية حينها ثلاث شركات[56]. وتعد هذه الخطوة رائدة وسابقة في حينها على مستوى الصناعة المالية الإسلامية بشكل عام وأسواق رأس المال الإسلامية بشكل خاص، وتم إصدار تعليمات هيئة الرقابة الشرعية لعام 1994 [57] والتي نصت على أهمية قيام شركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بتعيين هيئة الرقابة الشرعية، تأخذ على مسؤوليتها تقرير أن أعمال الشركة تتم وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، وأن يكون أعضاؤها على درجة عالية من الكفاءة والخبرة في مجال الشريعة الإسلامية مع موافاة بنك الكويت المركزي بأسماء أعضاء

(54) الخطاب الموجه من المدير التنفيذي لإدارة الرقابة في بنك الكويت المركزي للمدراء العامين في شركات الاستثمار الإسلامية والمؤرخ في 14 سبتمبر 1994 والمنشور على صفحة بنك الكويت المركزي. https://www.cbk.gov.kw/ar/images/1p2-112496-v20_tcm11_112496.pdf

(55) العومي، أحمد، واقع الرقابة الشرعية في الكويت، مرجع سابق.

(56) استقراء الباحث لتواريخ تأسيس هذه الشركات من مواقعها الرسمية.

(57) سبب إصدار هذه التعليمات هو الدور المناط ببنك الكويت المركزي بمراقبة مدى التزام الوحدات الخاضعة لرقابته بأنظمتها الأساسية وذلك وفقًا لما نصت عليه المادة 21 من القرار الوزاري الصادر بشأن تنظيم رقابة بنك الكويت المركزي على شركات الاستثمار.

المنارة للاستشارات
www.

الهيئة المختارين[58]، فيما تم تعديل وإضافة بعض الجوانب في تعليمات الحوكمة الشرعية الصادرة عام 1997 والتي نصت في أهم محاورها على قيام مجلس إدارة الشركة بترشيح أعضاء هيئة الرقابة الشرعية من العلماء المشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مجال الشريعة الإسلامية، وذلك للعرض على الجمعية العامة للشركة لأخذ موافقتها على تعيينهم بحيث لا يقل عدد أعضاء الهيئة عن ثلاثة أعضاء، مع عدم جواز أن تضم هيئة الرقابة الشرعية في عضويتها أيًا من أعضاء مجلس إدارة الشركة أو الجهاز التنفيذي في الشركة، كما تميزت هذه التعليمات بوجوب الحصول على موافقة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية على أسماء المرشحين لعضوية هيئة الرقابة الشرعية، من حيث كفاءتهم في أمور الشريعة الإسلامية، وذلك قبل عرض أسماء المرشحين على الجمعية العامة للشركة للموافقة عليهم، مع تحديد مهمة هيئة الرقابة الشرعية بمسؤوليتها بالاطلاع والموافقة على الأعمال والأنشطة التي تمارسها الشركة، وكذلك مشروعات العقود والاتفاقيات التي يتم إبرامها مع الغير، وذلك من خلال إطار عام يتضمن الأسس والمبادئ التي يتعين على الشركة الالتزام بها لدى ممارستها للنشاط، وكذا الآلية المناسبة للتأكد من عدم مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية[59]، ويتضح هنا قيام الهيئة بوظيفتي التدقيق والفتوى، وتقرير بعض قواعد الحوكمة والكفاءة في التعيين وهو ما يعد في حينها خطوة مهمة على مستوى الصناعة المالية الإسلامية والتي كانت تعتمد في أغلب الأحيان على نماذج الالتزام الشرعي الذاتي.

المرحلة الثالثة: مرحلة تشريعات البنوك الإسلامية (2003م - 2011م)

أصدر بنك الكويت المركزي في عام 2003م تعليماته[60] بشأن قواعد وشروط تعيين

(58) الخطاب الموجه من المدير التنفيذي لإدارة الرقابة في بنك الكويت المركزي للمدراء العامين في شركات الاستثمار الإسلامية والمؤرخ في 14 سبتمبر 1994 والمنشور على صفحة بنك الكويت المركزي. https://www.cbk.gov.kw/ar/images/1p2-112496-v20_tcm11_112496-pdf.

(59) تعليمات رقم (2/ رس/ 25/ 1997) بشأن شروط تعيين واختصاصات هيئة الرقابة الشرعية في شركات الاستثمار الإسلامية التي تمارس نشاطها وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

(60) تعليمات رقم (2 / ر ب أ/ 100 / 2003م) في شأن قواعد وشروط تعيين واختصاصات هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الصادرة بتاريخي 15 و19/ 6 /2003م

المنارة للاستشارات
www.

واختصاصات هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية والتي تناولت ترشيح مجلس الإدارة لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية لأخذ موافقة الجمعية العامة للبنك، وعدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية واجتماعاتها، واختصاصاتها، وانتهاء عضوية الأعضاء، و مسؤولية مجلس الإدارة في الالتزام بالشريعة، وما يحتويه التقرير الشرعي السنوي للهيئة، بالإضافة إلى مسؤولية مراقب الحسابات عن التحقق من التزام إدارة البنك بمسؤولياتها في مجال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

ومن أبرز ما احتوته هذه التعليمات الإشارة إلى دور هيئة الرقابة الشرعية وما له من أهمية خاصة في المحافظة على سمعة البنوك الإسلامية وثقة المتعاملين معها وكذا في الالتزام بأنظمتها الأساسية من خلال التأكد من عدم مخالفتها لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في نشاطها وأعمالها، ولم تختلف التعليمات المتعلقة بأعضاء هيئة الرقابة الشرعية عن تلك التعليمات الصادرة لشركات الاستثمار إلا في نقطة أنه من حق الهيئة أن تطلب من إدارة البنك تشكيل أمانة لهيئة الرقابة الشرعية يتم تزويدها بالموظفين المناسبين لتيسير أداء الهيئة لعملها[61]، فيما تم التوسع في نطاق عمل الهيئة وتوضيحه بأنه يشمل مسؤولية إبداء الرأي حول مدى التزام البنك في جميع معاملاته وعمليات بأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك عن طريق فحص العقود والاتفاقيات والسياسات والتعاملات التي يجريها البنك مع الغير، ويحق لهيئة الرقابة الشرعية الاطلاع الكامل وبدون قيود على جميع السجلات والمعاملات لدى البنك للتأكد من التزامه بأحكام الشريعة الإسلامية، وعلى إدارة البنك تزويد الهيئة بجميع البيانات والمعلومات التي تطلبها لأداء مهامها، فيما وضحت التعليمات ما يتوجب أن يحتويه التقرير السنوي لهيئة الرقابة الشرعية وذلك وفقًا لحكم المادة رقم (12) من القانون المشار إليه، وهي عنوان التقرير والجهة التي يوجه إليها (المساهمون) ونطاق عمل الهيئة ورأي الهيئة، فيما تميزت هذه التعليمات باحتوائها على نطاق عمل يخص مراقب الحسابات الخارجي

(61) شملت التعليمات ضرورة حضور جميع أعضاء الهيئة للاجتماع ليكون صحيحًا وآلية انتهاء خدمات عضوية هيئة الرقابة الشرعية.

المنارة للاستشارات
www.

وذلك بإلزامه إجراء الاختبارات اللازمة للتحقق من أن الإجراءات التي يتبعها البنك في طرح منتجاته المالية الجديدة أو تعديل منتجاته الحالية تشمل الخطوات المناسبة لضمان الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بما في ذلك مراجعتها من قبل إدارة البنك وهيئة الرقابة الشرعية، إضافة لمسؤوليته في التحقق من أن جميع منتجات البنك قد تم فحصها من قبل هيئة الرقابة الشرعية، وأن الهيئة قد قررت أن هذه المنتجات تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ويتوجب على مراقب الحسابات الخارجي أن يبين في تقريره السنوي مدى التزام إدارة البنك بذلك، فضلًا عن بيان ما تسفر عنه الاختبارات التي قام بإجرائها عن مدى التزام إدارة البنك بفتاوى وقرارات وإرشادات هيئة الرقابة الشرعية في المعاملات التي تم تنفيذها، ويعد هذا الأمر نقلة نوعية على مستوى الصناعة المالية الإسلامية بوجود جهة خارجية تقوم بإبداء الرأي عن مدى التزام إدارة البنك بفتاوى وقرارات وإرشادات هيئة الرقابة الشرعية في المعاملات التي تم تنفيذها وهو ما يمثل البداية العملية لتجربة التدقيق الشرعي الخارجي، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تخصص فريق العمل ومدى كفاءته في تنفيذ الواجبات المطالب بها وتحقيقه لقواعد الكفاءة المهنية الواجبة، وهو ما يمثل تجربة مبدئية للتدقيق الشرعي الخارجي المستقل، فيما ختمت هذه التعليمات بقيام البنك الإسلامي بنشر الفتاوى والقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية، وذلك عن طريق طبع كتيبات أو نشرات بتلك الفتاوى والقرارات تكون متاحة لكل من يرغب في الاطلاع عليه، وهو ما يعبر عنه مهنيًا بوجود سياسة إفصاح شرعية للفتاوى والقرارات الشرعية.

المرحلة الرابعة: مرحلة تشريعات هيئة أسواق المال (2011م - 2019م)

شهد هذا العام صدور القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والذي نصت المادة رقم 4 الفقرة رقم 14 على

المنارة للاستشارات
www.

اختصاص مجلس مفوضي هيئة أسواق المال بوضع القواعد الخاصة والنظم والإجراءات التي يتطلبها نشاط كل شخص مرخص له يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية[62]، وهو ما يمثل دعمًا وتعزيزًا لموقع المؤسسات المالية الإسلامية والحوكمة الشرعية الخاصة بها في هذا الكيان الجديد بوضع مسؤولية وضع الأطر العامة في عهدة مجلس المفوضين وهو أعلى سلطة في الهيئة. وبالتركيز على الأحداث فقد شهد عام 2011م صدور اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 والتي نصت بشكل واضح كما في المادة 205 على شكل نموذج الرقابة الشرعية المستحدث بأنه يتألف من مكتب تدقيق شرعي خارجي ووحدة تدقيق شرعي داخلي[63]، ونصت المادة 206 على تعريف مكتب التدقيق الشرعي الخارجي بأنه مؤسسة مستقلة تختص بالرقابة على جميع المعاملات التجارية والاستثمارية للشركة للتأكد من مدى مطابقتها لقرارات هيئة أسواق المال وترفع تقاريرها بهذا الشأن إلى الجمعية العامة للشركة، فيما حددت المادة 211 مسؤولية مجلس المفوضين في إصدار النظام الخاص في الشروط الواجب توافرها في الأشخاص المرخص لهم بممارسة مهنة التدقيق الشرعي و/ أو الإفتاء الشرعي ومعايير العمل في المهنة، وبالنظر إلى المواد في هذه اللائحة فيلاحظ تركيزها بدايةً على إلزامية التدقيق الشرعي الخارجي والذي يعد بحسب اطلاع الباحث وما وصل له أول تجربة على مستوى الصناعة المالية الإسلامية والذي تلزم فيه جهة إشرافية بالتدقيق الشرعي الخارجي على الأشخاص الخاضعين لرقابتها، ثم عرفت اللائحة الجهة المخولة بتقديم هذه الخدمة وهو مكتب التدقيق الشرعي الخارجي، ثم مسؤولية الجمعية العمومية في تعيينه وعزله ومساءلته وتحديد مكافأته وهو ما يجعله في مستوى تنظيمي مساوٍ لمكتب التدقيق المالي الخارجي ويعزز من وضعه التنظيمي واستقلاليته وأهميته لارتباطه مباشرةً بالجمعية العمومية، تلا ذلك في العام 2015

(62) شخص طبيعي أو اعتباري حاصل على ترخيص من الهيئة لممارسة نشاط أو أكثر من أنشطة الأوراق المالية المذكورة في المادة (1-2) من الكتاب الخامس من هذه اللائحة، اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته.

(63) لم يتم الإشارة في هذه اللائحة الى صناديق الاستثمار

المنارة للاستشارات
www.

حدث رئيس بصدور القرار رقم (72) لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته والذي أكد فيه على نموذج الحوكمة الشرعية للأشخاص المرخص لهم بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية والذي يتألف من مسؤول تدقيق شرعي داخلي ومكتب تدقيق شرعي خارجي، مع جواز تعيين هيئة رقابة شرعية وذلك بالنسبة لشركات وصناديق الاستثمار[64]، مع صدور تعليمات حوكمة شرعية بالنسبة للصكوك تقضي بتعيين مكتب تدقيق شرعي خارجي على الصكوك ليقوم بمهامه المحددة[65]، فيما شهد عام 2018 م صدور تعليمات خاصة بتعديل لائحة أنظمة الاستثمار الجماعي التعاقدية والنص فيها على نموذج حوكمة شرعية مطابق لنموذج الحوكمة الشرعية لأنظمة الاستثمار الجماعي (صناديق الاستثمار)[66]. وكان آخر الأحداث في عام 2019 بصدور القرار رقم (128) لسنة 2019 والذي تم فيه تعديل تعريف مكتب التدقيق الشرعي الخارجي ليضم فقرة أن من مهامه «مراجعة أعمال وحدة التدقيق الشرعي الداخلي»، وتعديل ما يجب أن يشتمل عليه تقرير مكتب التدقيق الشرعي الخارجي بإضافة فقرة «إجراءات التدقيق التي أدت للتوصل لنتائج أعماله الواردة في هذا التقرير» إضافةً لتعديل الدور المناط بمكتب التدقيق الشرعي الخارجي بالنسبة للصكوك.

المرحلة الخامسة: مرحلة تشريعات البنوك الإسلامية الثانية (2016م - 2019م)

إن من أهم ما يميز هذه المرحلة صدور تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية للبنوك الإسلامية في دولة الكويت الصادرة عن بنك الكويت المركزي والتي حرص على إصدارها بعد عام من صدور نموذج الحوكمة الشرعية عن هيئة أسواق المال مما يعكس تناسقًا في بعض جوانب نموذج الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية

(64) كما ورد ذلك في الكتاب الخامس والثالث عشر من اللائحة التنفيذية.
(65) كما هي محددة في الكتاب الحادي عشر من اللائحة التنفيذية.
(66) كما ورد ذلك في الكتاب الخامس والثالث عشر من اللائحة التنفيذية.

المنارة للاستشارات
www.

الإسلامية في دولة الكويت. وتستند تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية الصادرة عن بنك الكويت المركزي على خمسة مبادئ رئيسة، أولها: إشراف ومسؤولية ومساءلة وأدوار كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وهيئة الرقابة الشرعية في إطار حوكمة الرقابة الشرعية، وثانيها: استقلالية أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، وثالثها: معايير الكفاءة والملاءمة فيما يتعلق بالمؤهلات الأكاديمية والخبرات لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية، ورابعها: سرية المعلومات التي ينبغي على أعضاء هيئة الرقابة الشرعية مراعاتها، وخامسها: التناسق بين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وتوافقهم في تقديم الآراء والفتاوى للبنك. وقد أتت هذه التعليمات لتضع مسؤوليات على مجلس الإدارة ولجانه المختلفة (الترشيحات والمكافآت، المخاطر، التدقيق، الحوكمة) كونه المسؤول الرئيس بشكل شامل عن إطار حوكمة الرقابة الشرعية والتزام البنك بأحكام الشريعة، وألزمت التعليمات بوجود إدارة تدقيق شرعي داخلي تتبع من الناحية الفنية لهيئة الرقابة الشرعية ومن الناحية الإدارية لرئيس مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق في مجلس الإدارة، وتدقيق شرعي خارجي يتم تعيينه من قبل الجمعية العمومية، وقد أرجع البنك المركزي إلزامية وجود تدقيق شرعي خارجي بسبب عدم تفرغ الكثير من أعضاء هيئات الرقابة الشرعية[67] وتوزعهم على العديد من الهيئات (محليًا وخارجيًا)، بالإضافة إلى تركز جهودهم في الفتوى أكثر من الرقابة الشرعية، مع العلم بأن الإلزام القانوني للتدقيق الشرعي الخارجي على البنوك الإسلامية بدولة الكويت يبدأ من عام 2020م. فيما شهد عام 2019 إطلاق بنك الكويت المركزي لأول شهادة مهنية إلزامية للتدقيق الشرعي الخارجي وهي شهادة المدقق الشرعي المعتمد والتي يقدمها معهد الدراسات المصرفية بدولة الكويت.

(67) يؤكد هذا الأمر فضيلة الدكتور أحمد الحجي الكردي عضو هيئات الرقابة الشرعية في مقابلة معه في جريدة الأنباء الكويتية في عام 2009، جريدة الأنباء، العدد الصادر في 22 يونيو 2009، دولة الكويت. https://www.alanba.com.kw/ar/economy-news/56758/15-07-2009

المنارة للاستشارات
www.

جدول رقم 2 (أبرز مراحل وتطورات نموذج الحوكمة الشرعية في دولة الكويت)[68]

المرحلة والفترة الزمنية	الجهة المصدرة	أبرز المعالم
الأولى (1978-1994)	التزام ذاتي	لا يوجد تشريع صادر، تعيين مستشار و/ أو هيئة رقابة شرعية
الثانية (1994-2003)	بنك الكويت المركزي	الزامية تعيين هيئة رقابة شرعية لشركات الاستثمار الإسلامية
الثانية (2003-2011)	بنك الكويت المركزي	إلزامية تعيين هيئة رقابة شرعية للبنوك الإسلامية
الرابعة (2011-2015)	هيئة أسواق المال ووزارة التجارة والصناعة	ظهور التدقيق الشرعي الخارجي وإلزاميته، والإلزامية بالتدقيق الشرعي الداخلي مع بقاء هيئة الرقابة الشرعية في هيئة أسواق المال، إضافة مادة في قانون الشركات حول حوكمة الرقابة الشرعية[69]
الخامسة (2016–2019)	بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال	حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في البنك المركزي وإلزامية التدقيق الشرعي الخارجي على البنوك الكويتية ابتداءً من مطلع عام 2020، عدم إلزامية تعيين هيئة رقابة شرعية في هيئة أسواق المال وضرورة اختيار معايير شرعية

وتوثيقًا لأهم الأحداث التاريخية التي مرت بها الحوكمة الشرعية في دولة الكويت فإن الباحث وبحسب اطلاعه قام بجمع أبرز تلك الأحداث في الجدول رقم 3 التالي:

(68) من إعداد الباحث
(69) قانون الشركات رقم 97 لسنة 2013، المادة رقم.15

المنارة للاستشارات
www.

جدول رقم 3 (أهم الأحداث المتعلقة بالحوكمة الشرعية للصناعة المالية الإسلامية في دولة الكويت)[70]

العام	الحدث
1968	تشكيل اللجنة التحضيرية لإنشاء بيت التمويل الكويتي واستمرت في عملها حتى عام 1969 [71]
1977	صدور المرسوم بقانون رقم 72 لسنة 1977 [72] لتأسيس بيت التمويل الكويتي كأول بنك ومؤسسة مالية إسلامية في الكويت
1977	تأسيس أول هيئة للرقابة الشرعية لبنك إسلامي في دولة الكويت (الهيئة الشرعية لبيت التمويل الكويتي)
1977	تولي الشيخ بدر المتولي عبد الباسط منصب أول مستشار شرعي في بيت التمويل الكويتي كأول نموذج للالتزام الشرعي داخل المؤسسات المالية الإسلامية في الكويت[73]
1987	نشر أول تقرير لهيئة رقابة شرعية لمؤسسة مالية إسلامية في الكويت (بيت التمويل الكويتي) للمرة الأولى ضمن التقرير السنوي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1986 [74]
1987	انعقاد الندوة الفقهية الأولى لبيت التمويل الكويتي وهي أول فعالية للاجتهاد الجماعي للصناعة المالية الإسلامية تقوم به مؤسسة مالية إسلامية في الكويت
1992	تأسيس أول هيئة للرقابة الشرعية لشركة استثمار إسلامية في دولة الكويت
1994	بنك الكويت المركزي يصدر أول توجيه يخص الحوكمة الشرعية في شركات الاستثمار الإسلامية على مستوى الخليج والعالم
1997	بنك الكويت المركزي يصدر تعليمات تخص تعيين هيئات الرقابة الشرعية لشركات الاستثمار الإسلامية[75]
1997	مجلس معايير المحاسبة والمراجعة يعتمد معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (1) تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها كأول معيار حوكمة شرعية يصدر عن المجلس وهو ما حقق نقلة نوعية على صعيد التشريعات المتعلقة بالحوكمة الشرعية عالميًا ومن ضمنها الكويت.
1997	قيام اللجنة الاستشارية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية التابعة للديوان الأميري برفع مشروع قانون بشأن المصارف والشركات الاستثمارية والمالية الإسلامية متضمنًا اقتراح تعيين هيئات رقابة شرعية بها.
2000	تأسيس الشركة الأولى للتأمين التكافلي كأول شركة للتأمين التكافلي في الكويت[76]
2002	مساهمة بنك الكويت المركزي في تأسيس مجلس الخدمات المالية الإسلامية
2003	صدور أول تعليمات للبنوك الإسلامية والحوكمة الشرعية المنظمة لها من بنك الكويت المركزي والخاصة بقواعد وشروط تعيين واختصاصات هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية[77]

(70) من إعداد الباحث

(71) https://www.kfh.com/home/Personal/news/20103//news-849.html

(72) المرسوم بقانون رقم 72 لسنة 1977.

(73) https://alqabas.com/30708/

(74) التقرير السنوي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1986م لبيت التمويل الكويتي.

(75) صدور تعليمات رقم (2/ رس/ 25 / 1997) من البنك المركزي بشأن تعيين واختصاصات هيئة الرقابة الشرعية في شركات الاستثمار الإسلامية.

(76) http://firsttakaful.com.kw/arabicv

(77) تعليمات قواعد وشروط تعيين واختصاصات هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، بنك الكويت المركزي، 2003م.

المنارة للاستشارات
www.

2003	الجمعية العمومية لشركة بيت الأوراق المالية تقرر الموافقة على تحول الشركة من شركة استثمار تقليدي لشركة استثمار إسلامية كأول عملية تحول لشركة استثمار في الكويت والخليج العربي[78]
2007	تحول بنك الكويت العقاري إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية كأول بنك كويتي يتحول إلى العمل المصرفي الإسلامي، وتغير اسمه لاحقًا ليصبح بنك الكويت الدولي[79]
2011	صدور اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال والتي نصت على وجود نموذج جديد للتدقيق الشرعي الداخلي على صناديق الاستثمار واستحداث التدقيق الشرعي الخارجي والإلزام به لأول مرة على مستوى العالم
2013	هيئة أسواق المال تصدر نظام ممارسة مهنة المراجعة والتدقيق الشرعي الخارجي للأشخاص المرخص لهم للعمل وفق أحكام الشريعة كأول تعليمات على مستوى الصناعة المالية الإسلامية تنظم مهنة التدقيق الشرعي الخارجي
2014	صدور أول تقرير تدقيق شرعي خارجي لشركة استثمار إسلامية كويتية وهو التقرير الصادر عن أعمال التدقيق الشرعي الخارجي على شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية عن عام 2013[80].
2015	تعديل اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال بإصدار معلومات تفصيلية عن نموذج الحوكمة الشرعية مع إضافة فصل خاص عن مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي
2016	صدور قانون الشركات رقم 1 لعام 2016م والذي نصت المادة 15 منه على وجوب تقيد الشركات التي تزاول أغراضها وفق لأحكام الشريعة الإسلامية بأنه تكون تصرفاتها متقيدة بأحكام الشريعة الإسلامية، وأن تشكل لديها هيئة مستقلة للرقابة الشرعية على أعمال الشركة لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة.
2016	صدور تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية عن بنك الكويت المركزي والتي تضمنت حوكمة لهيئات الرقابة الشرعية وإضافة لوظيفة ومكتب التدقيق الشرعي الخارجي
2017	تسجيل سبعة مكاتب تدقيق شرعي خارجي لدى سجل مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي المعتمدة لدى هيئة أسواق المال كأول تجربة عمل لها
2019	بيت التمويل الكويتي يعين مكتب تدقيق شرعي خارجي كأول بنك كويتي يقوم بتعيين مكتب تدقيق شرعي خارجي
2019	بنك الكويت المركزي يطلق وبالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية شهادة المدقق الشرعي المعتمد كأول بنك مركزي خليجي يطلق شهادة مهنية إلزامية لمهنة التدقيق الشرعي للأشخاص المرخص لهم من قبل البنك المركزي
2020	إلزام جميع البنوك الإسلامية في دولة الكويت بتعيين مكتب تدقيق شرعي خارجي على أعمالها

(78) نتيجة استقراء الباحث واطلاعه وكما هو مذكور في موقع الشركة ولقائه مع الرئيسة التنفيذية للشركة http://www.sh.com.kw/Company/History

(79) التقرير السنوي، بنك الكويت الدولي، 2008.

(80) التقرير السنوي لشركة مجموعة الامتياز الاستثمارية عن عام 2013 والذي قامت بإصداره شركة شورى للاستشارات الشرعية، واستقراء الباحث واطلاعه على كافة التقارير السنوية لشركات الاستثمار الكويتية لنفس العام.

المنارة للاستشارات
www.

الخاتمة:

انطلاقًا من طريقة المعالجة التي اعتمدها الباحث والتي جمعت بين الدراسة النظرية والدراسة العملية، تم التوصل إلى النتائج التالية:

نتائج البحث

-تعد تعليمات هيئة أسواق المال والتي تم إصدارها ضمن اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال عام 2011م وتعديلاتها اللاحقة أول تعليمات على مستوى العالم تلزم بوجود تدقيق شرعي خارجي على شركات وصناديق الاستثمار والصكوك الإسلامية.

-وجود نموذج متكامل للحوكمة الشرعية صادر عن بنك الكويت المركزي منتقى من تجارب ومعايير دولية مختلفة.

-بدأت نماذج الحوكمة الشرعية في دولة الكويت بعنصر هيئة الرقابة الشرعية وبعدها أخذت في التوسع بإضافة عناصر أخرى من عناصر الحوكمة الشرعية مواكبةً بذلك تطور الصناعة والاهتمام العالمي بمفاهيم الحوكمة.

-تعد دولة الكويت محضنًا للعديد من تجارب الحوكمة الشرعية على مستوى الصناعة المالية الإسلامية في مختلف القطاعات الربحية وغير الربحية.

-تتميز تعليمات بنك الكويت المركزي بإعطاء قدر كبير من الاهتمام بعنصر هيئة الرقابة الشرعية من ضمن عناصر الحوكمة الشرعية، فيما تتميز تعليمات هيئة أسواق المال بإعطاء قدر عال من الاهتمام بعنصر التدقيق الشرعي الخارجي.

التوصيات:

- ضرورة زيادة الوعي المتعلق بالحوكمة الشرعية بكافة عناصرها في مختلف قطاعات الصناعة المالية الإسلامية.

- تبني الجهات الإشرافية إصدار تقارير حول حوكمتها الشرعية مع التوثيق التاريخي لتلك التجارب.

المنارة للاستشارات
www.

- بذل الجهود لمزيد من التقارير الدورية على مستوى الصناعة المالية الإسلامية حول موضوع الحوكمة الشرعية.

المراجع والمصادر:

- بنك الكويت المركزي، تعليمات بشأن حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية الصادرة عن بتاريخ 20 ديسمبر 2016م، دولة الكويت، 2016م.
- بنك الكويت المركزي، تعليمات تعيين هيئة للرقابة الشرعية موافاة بنك الكويت المركزي بأسماء أعضائها الصادرة بتاريخ 14 سبتمبر 1994م، دولة الكويت، 1994م.
- بنك الكويت المركزي، تعليمات رقم (2 / ر ب أ / 100 / 2003م) في شأن قواعد وشروط تعيين واختصاصات هيئة الرقابة الشرعية في النبوك الإسلامية الصادرة بتاريخي 15 و 19 / 6 / 2003م، دولة الكويت، 2003م
- التمويل الإسلامي: المعايير القوية لحوكمة الشركات والمؤسسات أمر لا بد منه، مدونات البنك الدولي.
- حسن وآخرون، الحوكمة الشرعية في المؤسسات المصرفية الإسلامية في مختلف الولايات القضائية دراسة مقارنة تحليلية (بحث)، مؤتمر إسرا السابع لعلماء الشريعة، كوالالمبور، ماليزيا، 2012م.
- الشريف، محمد عبد الغفار، الرقابة الشرعية على المصارف والشركات المالية الإسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي/ جامعة أم القرى مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 2003.
- صديقي، عبد الله، النوباني، خولة فريز، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، كرسي سابك لدراسات أسواق المال الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2016م.
- الصلاحين، عبد المجيد، الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية، الثاني 2010م، الخرطوم، السودان.
- عبده محمد، «النظام القانوني لحوكمة الشركات وأثر الإفصاح والشفافية عليها»،

المنارة للاستشارات
www.

مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن، العدد 50، ديسمبر 2016.

- العومي، أحمد، واقع الرقابة الشرعية في الكويت النشأة- الإنجازات والعثرات- الطموحات والصعوبات، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الثاني للتدقيق الشرعي، الكويت، 2009م.
- هيئة أسواق المال، القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، دولة الكويت، 2010م.
- مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرار رقم 76 بشأن مشكلات البنوك الإسلامية، المؤتمر الثامن، بروناي، دار السلام، 1993م.
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار رقم 9، المبادئ الإرشادية لسلوكيات العمل للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، كوالالمبور، ماليزيا، 2009م.
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار رقم 10، المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، كوالالمبور، ماليزيا، 2009م.
- مجمع الفقه الإسلامي الدولي، دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال البنوك الإسلامية أهميتها، شروطها، طريقة عملها، الدورة التاسعة عشرة، قرار رقم 177 (19/3)، الشارقة، 2009م.
- محمد وآخرون، النظام المالي الإسلامي المبادئ والممارسات، إصدارات الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (إسرا)، كوالالمبور، ماليزيا، 2011م.
- مشعل، عبدالباري، الإطار العام المتكامل لحوكمة الصناعة المالية الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الرابع عشر للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مملكة البحرين، 2015م.
- الناهض، عبد العزيز- صوالحي، يونس، مبادئ ونظريات الحوكمة من منظور الشريعة الإسلام، مجلة الرسالة، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2018.
- هيئة أسواق المال، ورشة عمل بعنوان حوكمة الشركات، 22 ديسمبر 2015، الكويت، 2015م.

المنارة للاستشارات
www.

المراجع الأجنبية

- Ayedh, Abdullah. (2016). Shariah Governance and Assurance Index in Islamic Banks in GCC Countries, Conference Paper, Gulf Research Meeting, Cambridge University, UK.
- Islamic Finance Council UK (UKIFC) & International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance (ISRA). (2016). External Shariah Audit Report, Scotland, GB.
- Article 155 - Law No. 7 of)2010(. Regarding the Establishment of the Capital Markets Authority and Regulating Securities Activities and its Amendments, Kuwait.
- Khan, Muhammad Akram, Role of the Auditor in an Islamic Economy, Journal of Research in Islamic Economy, Vol. 3, No., pp. 31- 4, 1985.
- Ghani & others, The Measurement of Effective Internal Shariah Audit Function in Islamic Financial Institutions, International Journal of Economics, Management and Accounting 27, no. 1, The International Islamic University Malaysia, Kualalumpur, Malaysia, 2019.
- Alqassar, Abdulrahman, 2017. Assessment of Regulatory Shariah Governance Regimes Comparative Study, Master Thesis, University of Durham, United Kingdom.

المواقع الإلكترونية:

- https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2228310
- https://www.alanba.com.kw/kottab/ali-alrashed/373112008-11-07/
- https://www.cbk.gov.kw/ar/images/1p2112496-_v20_tcm11112496-.pdf
- https://www.alanba.com.kw/ar/economy-news/567582009-07-15/
- https://alqabas.com/30708
- https://www.alanba.com.kw/ar/economy-news/1233272010-07-04/
- http://firsttakaful.com.kw/arabicv
- http://www.sh.com.kw/Company/History
- https://boubyan.bankboubyan.com/ar/explore-boubyan/
- https://aaoifi.com

المنارة للاستشارات
www.

- https://www.ifsb.org/ar_terminologies.php
- https://www.mubasher.info/news/2615381
- https://www.kfh.com/home/Personal/news/20103//news-849.html
- http://kif-kw.com/Viewer/1314

English Translation of Arabic References:

- Central Bank of Kuwait, Instructions on the Governance of Sharia Supervision in Islamic Kuwaiti Banks issued on December 20, 2016 AD, State of Kuwait, 2016.
- Central Bank of Kuwait, Instructions for Appointing a Sharia Supervisory Board to provide the Central Bank of Kuwait with the names of its members, issued on September 14, 1994 AD, State of Kuwait, 1994 AD.
- Central Bank of Kuwait, Instructions No. (2 / RB A / 100 / 2003AD) regarding the rules and conditions for appointing and terms of reference of the Sharia Supervisory Board in Islamic Nubuk issued on 15 and 19/ 6/ 2003AD, State of Kuwait, 2003
- Islamic Finance: Strong Corporate Governance Standards are a Must, World Bank Blogs.
- Hassan et al., Sharia Governance in Islamic Banking Institutions in Various Jurisdictions, Analytical Comparative Study (Research), Seventh ISRA Conference of Sharia Scholars, Kuala Lumpur, Malaysia, 2012.
- Al-Sharif, Muhammad Abd al-Ghaffar, Sharia Supervision of Islamic Banks and Financial Companies, Third World Conference on Islamic Economics / Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah, Kingdom of Saudi Arabia, 2003.
- Siddiqui, Abdullah, Al-Noubani, Khawla Fariz, Governance of Islamic Financial Institutions, SABIC Chair for Islamic Financial Market Studies, Riyadh, Saudi Arabia, 2016.
- Al-Salahin, Abdul Majeed, Governance in Islamic Financial Institutions, a paper presented to the Islamic Financial Services Conference, Second 2010, Khartoum, Sudan.
- Abdo Muhammad, "The Legal System for Corporate Governance and the Impact of Disclosure and Transparency on it," Journal of Social Studies,

المنارة للاستشارات
www.

University of Science and Technology, Yemen, Issue 50, December 2016.
- Al-Oumi, Ahmed, Waqe' Al-Raqabah Al-Shar'iyah fi Al-Kuwait – Alinjazaath wa Al-'Atharath – At-Tumoohaat wa As-Su'oobaath, a working paper presented to the Second Sharia Audit Conference, Kuwait, 2009.
- Capital Markets Authority, Law No. 7 of 2010 regarding the establishment of the Capital Markets Authority and Regulating Securities Activities, State of Kuwait, 2010 AD.
- The International Islamic Fiqh Academy, Resolution No. 76 on Islamic Banking Problems, Eighth Conference, Brunei, Dar es Salaam, 1993 AD.
- Islamic Financial Services Board, Standard No. 9, Guiding Principles of Business Conduct for Institutions Providing Islamic Financial Services, Kuala Lumpur, Malaysia, 2009.
- Islamic Financial Services Board, Standard No. 10, Guiding Principles for Sharia Control Systems for Institutions Providing Islamic Financial Services, Kuala Lumpur, Malaysia, 2009.
- The International Islamic Fiqh Academy, The Role of Sharia Supervision in Controlling the Business of Islamic Banks, Their Importance, Conditions, and Modus operandi, Nineteenth Session, Resolution No. 177 (319/), Sharjah, 2009.
- Muhammad and Others, Islamic Financial System, Principles and Practices, Publications of the International Academy for Sharia Research (ISRA), Kuala Lumpur, Malaysia, 2011 AD.
- Meshaal, Abdul-Bari, An Integrated General Framework for the Governance of the Islamic Financial Industry, a paper presented to the Fourteenth Conference of Sharia Authorities for Islamic Financial Institutions, Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions, Kingdom of Bahrain, 2015 AD.
- Al-Nahedh, Abdulaziz-Sawalhi, Yunus, Mabade' wa Nadhariyath Al-Houkamah min Manzoor Al-Shari'ah Al-Islamiyah, Majallath Al-Risala, Volume 2, Number 2, 2018.
- Capital Markets Authority, a workshop entitled Corporate Governance, December 22, 2015, Kuwait, 2015 AD.

المنارة للاستشارات
www.

Copyright of Bait Al-Mashura Journal is the property of Bait Al-Mashura Journal and its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission. However, users may print, download, or email articles for individual use.

www.manaraa.com